دراسة ميدانية لأثر محددات الخدمات التسويقية على مستوى أداء التعاونيات الزراعية في جمهورية مصر العربية

أ.د/ أسامه أحمد البهنساوى أ.د/حسام الدين سليمان شلبي أ.د/عاصم كريم عبد الحميد
أستاذ الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة بالقاهرة جامعة الأزهر
عبد الحميد عزت محمود الشاذلي
مدرس مساعد بقسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة بالقاهرة- جامعة الأزهر.

مقدمه

يعتبر القطاع التعاونى الزراعى المصرى من أكثر القطاعات انتشاراً، حيث بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية حوالى ٥٧٨٦ جمعية [١] وذلك عام ٢٠١٣/٢٠١٤، ويعمل التسويق التعاونى من خلال التعاونيات الزراعية على تحقيق وفورات السعة التسويقية، أو تسويق حجم كبير من الناتج؛ الأمر الذى يعنى خفض التكلفة التسويقية للوحدة من الناتج من جانب، وزيادة القدرة التساومية للتعاونية للحصول على أعلى الأسعار خاصة فى ظل الإهتمام بنوعية الإنتاج المسوق، وإجراء العمليات التسويقية عليه بكفاءة، والأهم من ذلك هو قيام التعاونيات بكسر احتكار بعض التكتلات من تجار القطاع الخاص؛ والذين يقومون بالمضاربة فى السوق عن طريق خفض المعروض من السلعة مما ينتج عنه إرتفاع أسعارها وبالتالى زيادة الأعباء على المستهلكين.

وقد ظل القطاع التعاونى بصفة عامة والزراعى بصفة خاصة يلعب دوراً هاماً فى مجال التنمية. حيث اعتمدت عليه الدولة لفترات طويلة فى تنفيذ سياساتها وخططها الاقتصادية والإجتماعية. وقد انتهجت الدولة فى إدارة الاقتصاد القومى المصرى ولفترات طويلة شملت الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن العشرين سياسة مؤداها التوسع فى تدخل الدولة فى مختلف الأنشطة الاقتصادية، ونتيجة لمبررات اقتصادية واجتماعية اتجهت الدولة فى نهاية الثمانينات إلى تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادى؛ والتى تركزت عناصرها فى تحرير قرار المزارع، وإلغاء الدعم، والتسويق والتسعير الإجبارى للمحاصيل، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بالمشاركة فى كافة الأنشطة الاقتصادية، مما يستلزم من التعاونيات عملاً شاقاً وجاداً على كافة المستويات.

مشكلة البحث

على الرغم من ارتباط النشاط التسويقى ارتباطاً وثيقاً بالأهداف التى قامت من أجلها التعاونيات الزراعية، إلا أنها لم تستطع تحقيق الهدف الأساسى من القيام بالنشاط التسويقى؛ وهو تحقيق مصلحة أعضائها من خلال زيادة دخولهم، وتعظيم أرباحهم. ومازال التسويق الذى تقوم به التعاونيات لا يقوم بالدور الحقيقى الذى يجب أن تضطلع به التعاونيات لصالح أعضائها.

هدف البحث

يستهدف البحث التعرف على أثر تطبيق عناصر الأداء التسويقى(التشريعات التعاونية- التمويل التعاونى- نظم المعلومات- الأنشطة التصديرية) فى الجمعيات التعاونية الزراعية فى جمهورية مصر العربية على مستوى الأداء التسويقى بتلك الجمعيات.

فروض الدراسة:

يمكن صياغة الفروض التالية:

الفرض الرئيسى :

يوجد أثر معنوى لمدى تطبيق عناصر الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية(التشريعات- التمويل- نظم المعلومات- الأنشطة التصديرية) على مستوى أداء التعاونيات الزراعية فى مصر.

وينبثق عن هذا الفرض أربعة فروض فرعية تبعاً للعناصر التسويقية واتجاه العلاقة كالتالى:

الفرض الفرعى الأول: هناك أثر معنوى للتشريعات على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية.

الفرض الفرعى الثانى: هناك أثر معنوى للتمويل على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية.
الفرض الفرعى الثالث: هناك أثر معنوى لنظم المعلومات على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية
الفرض الفرعى الرابع: هناك أثر معنوى للأنشطة التصديرية على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: عناصر الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية ويشمل:

١- **التشريع التعاونى:** ويقصد به القوانين واللوائح التى تهدف إلى النهوض بالأداء التسويقى فى التعاونيات الزراعية سواء موجودة فى التشريع الحالى ولم تنفذ، أوغير موجودة به.
٢- **التمويل التعاونى:** ويقصد به المصادر التى يمكن بها زيادة رأس مال التعاونيات، وتوفير التمويل اللازم لتسويق محاصيل الأعضاء تعاونياً بعد إضافة المنافع الشكلية والزمانية والمكانية عليها لرفع مستوى الأعضاء اقتصادياً واجتماعياً.
٣- **نظم المعلومات:** ويقصد بها الاجراءات اللازمة لتوفير المعلومات الارشادية والتسويقية للأعضاء حتى يتمكنوا من إنتاج محاصيل ذات مواصفات جيدة، ويحصلوا على أسعار مجزية لتلك المحاصيل.
٤- **النشاط التصديرى:** ويقصد به الإجراءات والوسائل التى يمكن من خلالها للتعاونيات الزراعية أن تمارس أنشطة استيراد مستلزمات الإنتاج، وتصدير منتجات أعضائها فى صورة مصنعة أو نصف مصنعة، حتى يحصل الأعضاء على أقصى عائد ممكن لمنتجاتهم.

المتغير التابع: مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية

حيث سيتم تقسيم مستوى الأداء إلى خمسة مستويات:
(فعال جداً- فعال- متوسط- يحتاج إلى تحسين- غير مرضى) وفقاً للمقياس التالى:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للبديل - الحد الأدنى للبديل}}{\text{عدد المستويات}} = \frac{5-1}{5} = \frac{4}{5} = 0.8$$

وبذلك تكون درجة المستوى غير المرضى أقل من ١,٨.
درجة المستوى الذى يحتاج إلى تحسين من١,٨- إلى أقل من ٢,٦.
درجة المستوى المتوسط من ٢,٦-إلى أقل من ٣,٤.
درجة المستوى الفعال من ٣,٤- إلى أقل من ٤,٢.
درجة المستوى الفعال جداً من ٤,٢ فأكثر.

نموذج الدراسة:

يوضح الشكل التالى نموذج الدراسة، حيث يفترض قياس مدى إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية فى مصر بتطبيق عناصر الأداء التسويقى (التشريعات التعاونية- التمويل التعاونى- نظم المعلومات- الأنشطة التصديرية) فى تلك الجمعيات التعاونية.

شكل رقم (١) المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للدراسة الميدانية

المصدر: من إعداد الباحثين.

أهمية تطبيق النموذج:

١- أنه يتضمن أربعة عناصر هامة لنجاح الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية وهى(التشريعات- التمويل- نظم المعلومات- الأنشطة التصديرية).

٢- أن المكتبة العربية تفتقر إلى إسهامات الباحثين فى مجال علاقة عناصر الأداء التسويقى التعاونى بقدرة التعاونيات الزراعية على تحسين أدائها التسويقى.

٣- أهمية تطبيق النموذج من حيث الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد إدارة القطاع التعاونى الزراعى على زيادة فاعلية الأداء التسويقى، وتحقيق الميزة التنافسية المستدامة فى القطاع التعاونى الزراعى المصرى.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلى كالتالى:

المنهج التحليلى:

يعتمد ذلك المنهج على الدراسة الميدانية، وجمع البيانات بطريقة المقابلة الشخصية لبعض الخبراء والكوادر التعاونيين والمهتمين بالشأن التعاونى من غير العاملين فى التعاونيات، وتحليل تلك البيانات إحصائياً، ثم التوصل إلى النتائج والتوصيات التى تخدم أهداف الدراسة.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة البحث من مجموعة من الخبراء والكوادر التعاونيين؛ حيث تم الاعتماد فى إختيار العينة على أن تكون ممثلة لكافة الفئات التعاونية سواء كانوا من العاملين فى الجمعيات التعاونية الزراعية(منهم مديرى تلك الجمعيات، أو أعضاء مجالس إدارات فيها)، أو من المنتمين إلى الجمعيات التعاونية الأخرى غير الزراعية، أو من المهتمين بالشأن التعاونى عموماً من غير التعاونيين.

وقد تكونت عينة البحث من عشرين خبيراً تم أخذ رأيهم من خلال استمارة استبيان أعدت لهذا الشأن.

استمارة الاستبيان:

تم تصميم إستمارة استبيان لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث من عينة البحث، وقد اشتمل الاستبيان على مجموعة من العبارات التى تعكس أهداف البحث وأسئلتها للإجابة عنها من قبل الخبراء والكوادر التعاونيين، حيث تتكون الإستمارة من جزئين خصص الأول منهما للأسئلة العامة التى تتعلق بالسمات الشخصية للخبراء التعاونيين (كالنوع، ومستوى التعليم، وسنوات الخبرة، والجهة التى تبعها الخبير)، أما الجزء الثانى فقد تضمن مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة بمدى تطبيق الجمعيات التعاونية الزراعية لعناصر الأداء التسويقى لتلك التعاونيات.

صدق أداة البحث وثباتها:-

يتم قياس صدق أداة البحث وثباتها وفقا للخطوات التالية[٥]:

١- صدق المحكمين : تتميز أداة البحث بالصدق إذا كانت قادرة على قياس ما أعدت لأجله ، وقد تم التحقق من مصداقية أداة البحث من خلال عرضها على عدد من المحكمين من أصحاب الخبرة والكفاءة فى مجال البحث العلمى، بهدف إبداء ملاحظاتهم وفقاً للآتى:

- دقة التسمية لكل بعد ، وتدرج مقياسه.
- التأكد من قياس العبارة لما وضعت له.
- تناسب وشمول متغيرات البيانات.
- مدي أهمية ، ووضوح الصياغة اللغوية للعبارات.
- وبناءاً على ملاحظات المحكمين ، تم عمل التعديلات حذفاً ، وإضافة، وتصويباً حتى تكون الأداة مناسبة لتأدية هدف البحث .

٢- صدق الإتساق الداخلى لأداة البحث: تم التأكد من صدق الإتساق الداخلى للأداة بحساب معامل الإرتباط بين كل عباره من عبارات الإستبانه والبعد الذى تنتمى إليه ثم التأكد من الصدق البنائى للأداة بحساب معامل الإرتباط بين كل بعد من عبارات الإستبانه وجميع أبعادها.

وفيما يتعلق بثبات استبانة الدراسة فقد تم استخدام معامل الاتساق الداخلى للتحقق من ثبات الأداة حسب معامل كرونباخ ألفا Caronbach Alpha، حيث يعتمد هذا المعامل على تباينات أسئلة الاختبار، وتشترط أن تقيس بنود الاختبار سمه واحدة فقط ، ولذلك يتم حساب معامل الثبات لكل بعد على حدة ، ثم يتم حساب معامل المقياس ككل ، وقد تم حساب هذا المعامل باستخدام البرنامج الاحصائى SPSS وتوضح بيانات الجدول رقم (١) معاملات الصدق والثبات لأبعاد الاستبيان:

حيث يتضح من الجدول أن قيم معاملات الثبات لآراء الخبراء والكوادر التعاونيين فى عينة البحث كانت كلها أكبر من ٠,٦٠، وهذا يدل على موثوقية الفقرات أو بنود الاستبيان حسب كل بعد، كما أن التقييم الكلى لكل معيار ولإجمالى المعايير أظهر كذلك درجة صدق عالية بين مختلف البنود، فكان صدق المحتوى مرتفع.

ويمكن من ذلك استنتاج أن أداة البحث قد أوفت بالشروط السيكومترية للإختبار الجيد، وأنها تفى بأغراض البحث.

جدول (١) معامل الثبات والصدق الذاتى لمتغيرات الدراسة

المقياس	معامل الثبات	معامل الصدق
دور التشريعات الزراعية فى تطوير الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية	٠,٨٥٨	٠,٩٢٦
دور مصادر التمويل فى تطوير الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية	٠,٨٠٨	٠,٨٩٨
دور نظم المعلومات فى تطوير الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية	٠,٦١٧	٠,٧٨٥
دور الأنشطة التصديرية فى تطوير الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية	٠,٧٨٣	٠,٨٨٤

المصدر: حسبت من بيانات الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦، باستخدام البرنامج الإحصائى SPSS

نتائج التحليل واختبار الفروض:

تنقسم استمارة الاستبيان إلى جزئين، الأول منهما عن المعلومات الديموجرافية المتعلقة بالسمات الشخصية لأفرد عينة البحث، أما الجزء الثانى فقد خصص لقياس مدى إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق عناصر الأداء التسويقى.

الإجابة عن أسئلة الجزء الأول:

يحتوي هذا الجزءء على مجموعة من الأسئلة تتعلق بالسمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

توضح بيانات الجدول رقم (٢) أن عدد الذكور فى عينة البحث بلغ ١٨ فرداً يمثلون نحو ٩٠%، بينما بلغ عدد الإناث إثنين فقط يمثلن نحو ١٠% من إجمالى مفردات العينة.

وبالنسبة لعدد سنوات الخبرة فقد تضمنت العينة شخص واحد تقل سنوات خبرته عن عشر سنوات بنسبة ٥%، كما تضمنت عدد سبعة أشخاص ممن تتراوح فترة خبرتهم بين ١٠ سنوات إلى أقل من ٢٠ سنوات بنسبة ٣٥%، وعدد ١٢ شخص ممن تزيد فترة خبرتهم عن ٢٠ سنوات بنسبة ٦٠% من إجمالى مفردات العينة.

وبالنسبة للجهة التى يتبعها أفراد عينة البحث فقد اشتملت العينة على تسعة أفراد من العاملين بالتعاونيات الزراعية يمثلون نسبة ٤٥%، كما اشتملت على ثلاثة أفراد من العاملين بالتعاونيات الأخرى غير الزراعية يمثلون نسبة تبلغ نحو ١٥%، أما المهتمين بالشأن التعاونى من غير التعاونيين كأساتذة الجامعات وشخصيات عامة فيبلغ عددهم ثمانية أفراد يمثلون نحو ٤٠% من إجمالى العينة.

أما بالنسبة للمؤهل العلمى فقد تضمنت العينة على ثلاثة أفراد مستوى تعليمهم أقل من المتوسط يمثلون نحو ١٥%، وهم من أعضاء مجالس الإدارات، بينما بلغ عدد من يحملون مؤهل تعليمى متوسط فردين فقط يمثلون نحو١٠%، فى حين بلغ عدد من يحملون مؤهل جامعى خمسة أفراد يمثلون نحو ٢٠%، كما تضمنت العينة عشرة أفراد يحملون مؤهلات علمية بعد الجامعة يمثلون نحو ٥٠% من إجمالى مفردات العينة.

جدول (٢) وصف المتغيرات الأساسية للخبراء فى عينة الدراسة

م	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
١	النوع	ذكر	١٨	٩٠
		أنثى	٢	١٠
٢	سنوات الخبرة	أقل من ١٠ سنوات	١	٥
		من١٠ إلى أقل من ٢٠سنة	٧	٣٥
		أكثر من ٢٠ سنة	١٢	٦٠
٣	الجهة التابع لها	من العاملين بالتعاونيات الزراعية	٩	٤٥
		من العاملين بالتعاونيات غير الزراعية	٣	١٥
		من المهتمين بالشأن التعاونى وغير عاملين بالتعاونيات	٨	٤٠
٤	المؤهل العلمى	أقل من متوسط	٣	١٥
		متوسط	٢	١٠
		جامعى	٥	٢٠
		بعد الجامعى	١٠	٥٠

المصدر: حسبت من بيانات الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦.

الإجابة عن أسئلة الجزء الثانى:

يناقش هذا الجزء تطبيق الجمعيات التعاونية الزراعية لعناصر الأداء التسويقى، ويتكون هذا الجزء من أربعة محاور كالآتى:-

١- المحور الأول يناقش دور التشريعات التعاونية الزراعية فى تطوير الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية، ويتكون من عشر فقرات.

٢- المحور الثانى يناقش دور مصادر التمويل فى تطوير الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية، ويتكون هذا المحور من ثمان فقرات.

٣- المحور الثالث يناقش دور نظم المعلومات فى تطوير الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية، ويتكون هذا المحور من أربع فقرات

٤- المحور الرابع يناقش دور الأنشطة التصديرية فى تطوير الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية ، ويتكون هذا المحور من سبع فقرات.

وتهتم محاور الدراسة الأربعة السابقة بالإجابة على السؤال الرئيسى للدراسة وهو:

ما هو مدى إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق عناصر الأداء التسويقى (التشريعات- التمويل- نظم المعلومات- الأنشطة التصديرية) فى تلك الجمعيات التعاونية؟

وللإجابة على هذا السؤال تمت تجزئته إلى أربعة أسئلة فرعية كالتالى:

السؤال الفرعى الأول:

ما هو مدى الإلتزام بتطبيق معيار التشريعات التعاونية فى الجمعيات التعاونية الزراعية؟

تعددت صور وأشكال السيطرة الحكومية على التعاونيات، منها ما هو بدعوى الرقابة، ومنها ما هو بدعوى تنفيذ خطة الدولة، وغير ذلك من المبررات التى فتحت الطريق للتدخل السافر للدولة فى أعمال وشئون التعاونيات، وبزيادة هذا الإحتضان الإجبارى ذابت الفواصل المحددة للكيان التعاونى عن الأجهزة الحكومية، وألحقت الحكومة صفة التعاون ببعض نظمها الإدارية مثل التسويق التعاونى، وهو فى الواقع نظام إجبارى، ونتيجة لإرتباطه بالصفة التعاونية أصبحت الجمعية التعاونية الزراعية فى نظره مكتب حكومى، ففقد الثقة فى الجمعية بناء على ممارسات عديدة كانت تتم من قبل الأجهزة الحكومية القائمة على هذا النظام.

وقد عمل التشريع التعاونى متعمداً على تفتيت الحركة التعاونية إلى قطاعات متعددة دون أن يوجد بينها رابط أو تنسيق إلا من خلال جهاز القمة وهو الإتحاد التعاونى الزراعى المركزى المكون من أربع مجموعات تعاونية لكل منها جهة إدارية مختصة حددتها قوانين التعاون وهى: الإدارة المركزية للتعاون الزراعى بالنسبة لجمعيات الإئتمان، والهيئة العامة للإصلاح الزراعى لجمعيات الإصلاح الزراعى، والهيئة

العامة لمشروعات التعمير بالنسبة لجمعيات استصلاح الأراضى، والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية بالنسبة لتعاونيات الثروة المائية.

وقد لعبت المادة ٤٦ من قانون التعاون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ دوراً واضحاً فى تقييد الحركة التعاونية الزراعية، حيث تضمنت تلك المادة ١٢ شرطاً لعضوية مجلس الإدارة، علاوة على شرطين إضافيين أتاحا فرص استبعاد الذين حصلوا على أصوات أعلى لصالح آخرين، وهو ما يعتبر تعدٍ واضح على المبادئ التعاونية الهامة.

من ناحية أخرى لم يسمح قانون التعاون للجمعيات بشراء أسهم الشركات والبنوك، كما لم يسمح القانون للجمعيات بإنشاء صناديق لموازن أسعار المحاصيل، أو مستلزمات الإنتاج، أو التمويل، أو التكافل[٢].

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب كل من المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، والوزن النسبى، وترتيب أهمية الفقرة، ومدى الإلتزام كما هو موضح بالجدول رقم(٣)، ويتمثل دور التشريعات فى تطوير الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية فيما يلى:

١- المساواة بين التعاونيات من جهة والقطاعين العام والخاص والجمعيات الأهلية من جهة أخرى فى الإعفاءات والمزايا التى تمنحها لهم الدولة. X1

٢- القانون الحالى يواكب اقتصاديات السوق الحر. X2

٣- يهتم المخططين وواضعى السياسات بالتعاونيات الزراعية عند وضع خطة التنمية القومية. X3

٤- ينص قانون التعاون الزراعى على وجود تأمين صحى للمزارعين من أعضاء الجمعيات التعاونية. X4

٥- يسمح للجمعيات المحلية بممارسة الأ نشطة التسويقية دون الرجوع إلى الجمعيات المشتركة. X5

٦- تتفق المصالح والإختصاصات مع بنك التنمية والإئتمان الزراعى. X6

٧- محدودية سيطرة الدولة على التعاونيات. X7

٨- يسمح للتعاونيات بتحقيق أرباح لكونها تقوم بدفع ضرائب على أساس أنها مؤسسات حرة. X8

٩- يتضمن القانون شروط تسمح بتوافر الكفاءة والخبرة فى اختيار أعضاء مجلس الإدارة. X9

١٠- وجود تشريع تعاونى موحد لكافة أنواع التعاونيات. X10

تشير بيانات الجدول رقم (٣) إلى إجابات عينة الدراسة بعد ترتيبها تصاعدياً عن العبارات المتعلقة بمدى إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق معيار التشريعات التعاونية فى تطوير الأداء التسويقى بها، حيث جاءت فى المرتبة الأولى فقرة محدودية سيطرة الدولة على التعاونيات x7، بمتوسط حسابى بلغ ١,٨، وهو أقل من المتوسط الحسابى العام لمعيار التشريعات التعاونية الذى بلغ نحو ٢,١، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٨٣، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٦%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب ضرورة تحجيم دور الأجهزة التنفيذية الحكومية المرتبطة بالتعاونيات فى نطاق الإشهار والتسجيل ومتابعة تطبيق التعاونيات للتشريعات. وأن تكون الجهة الرقابية لأى جمعية تعاونية هى جمعيتها العمومية، وكذلك تحديد سلطة عليا للإشراف والرقابة على كافة وحدات البنيان التعاونى بحيث لا يحدث تعدد أو تضارب بين الجهات التى تتولى الإشراف والرقابة على التعاونيات.

وجاءت فى المرتبة الثانية فقرة القانون الحالى يواكب اقتصاديات السوق الحر x2، بمتوسط حسابى بلغ ١,٨، وهو أعلى من المتوسط الحسابى العام لمعيار التشريعات التعاونية الذى بلغ نحو ٢,١وبانحراف معيارى بلغ ٠,٨٣، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٦%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. مما يشير إلى ضروة منح التعاونيات الحرية والمرونة فى العمل بما يتساوى مع باقى القطاعات الاقتصادية الأخرى، تشجيع إنشاء صناعات فى المناطق الزراعية، والمساواة بين الجمعيات التعاونية والقطاع الخاص فيما يتعلق بالمزايا المالية والاقتصادية.

وجاءت فى المرتبة الثالثة فقرة وجود تشريع تعاونى موحد لكافة أنواع التعاونياتx10، بمتوسط حسابى بلغ ١,٩، وهو أقل من المتوسط الحسابى العام لمعيار التشريعات التعاونية الذى بلغ نحو ٢,١وبانحراف معيارى بلغ ٠,٩١، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٨%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب وجود تشريع تعاونى موحد للتعاونيات بمختلف أنواعها.

وجاءت فى المرتبة الرابعة فقرة يهتم المخططين وواضعى السياسات بالتعاونيات الزراعية عند وضع خطة التنمية القوميةx3، بمتوسط حسابى بلغ ١,٩ وهو أقل من المتوسط الحسابى العام لمعيار التشريعات التعاونية الذى بلغ نحو ٢,١، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٩١، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٨%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب تحديد دور واضح للتعاونيات عند وضع خطط التنمية الزراعية.

وجاءت فى المرتبة الخامسة فقرة تتفق المصالح والإختصاصات مع بنك التنمية والإئتمان الزراعى x6، بمتوسط حسابى بلغ ١,٩٥ وهو أقل من المتوسط الحسابى العام لمعيار التشريعات التعاونية الذى بلغ نحو٢,١، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٨٨٧، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٩%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب تحديد اختصاصات بنك التنمية والإئتمان الزراعى فى الدور التمويلى فقط، إعطاء الحق للتعاونيات وحدها فى توفير مستلزمات الإنتاج للأعضاء، منح التعاونيات فرص الحصول على التمويل المحلى والمعونات الأجنبية.

جدول رقم (٣) مدى إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق معيار التشريعات التعاونية لتطوير الأداء التسويقى

المعوقات	غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	الأهمية النسبية	المتوسط المرجح	الإنحراف المعيارى	ترتيب الأهمية	مدى الإلتزام بالتطبيق
X1	٦	١١	١	٢		٣٩	١,٩٥	٠,٨٨٧	٦	يحتاج إلى تحسين
X2	٨	٩	٢	١		٣٦	١,٨	٠,٨٣	٢	يحتاج إلى تحسين
X3	٧	١٠	١	٢		٣٨	١,٩	٠,٩١	٤	يحتاج إلى تحسين
X4	٢	١٣	١	٢	٢	٤٩	٢,٤٥	١,١٤	١٠	يحتاج إلى تحسين
X5	٢	١٣	١	٢	٢	٤٩	٢,٤٥	١,١٤	٩	يحتاج إلى تحسين
X6	٦	١١	١	٢		٣٩	١,٩٥	٠,٨٨٧	٥	يحتاج إلى تحسين
X7	٨	٩	٢	١		٣٦	١,٨	٠,٨٣	١	يحتاج إلى تحسين
X8	٢	١٢	٢	٤		٤٨	٢,٤	٠,٩٤	٧	يحتاج إلى تحسين
X9	٢	١٣	١	٢	٢	٤٩	٢,٤٥	١,١٤	٨	يحتاج إلى تحسين
X10	٧	١٠	١	٢		٣٨	١,٩	٠,٩١	٣	يحتاج إلى تحسين
متوسط إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق معيار التشريعات التعاونية لتطوير الأداء التسويقى							٢,١	٠,٩٦		يحتاج إلى تحسين

المصدر: حسبت من بيانات الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦.

وجاءت فى المرتبة السادسة فقرة المساواة بين التعاونيات من جهة والقطاعين العام والخاص والجمعيات الأهلية من جهة أخرى فى الإعفاءات والمزايا التى تمنحها لهم الدولةx1، بمتوسط حسابى بلغ ١,٩٥، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٨٨، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٩%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يشير إلى العمل على إيجاد تشريع يسمح بالمساواة بين التعاونيات والقطاعين العام والخاص والجمعيات الأهلية فى الإعفاءات والمزايا التى تمنحها لهم الدولة

وجاءت فى المرتبة السابعة فقرة يسمح للتعاونيات بتحقيق أرباح لكونها تقوم بدفع ضرائب على أساس أنها مؤسسات حرةx8، بمتوسط حسابى بلغ ٢,٤، وهو أعلى من المتوسط الحسابى العام لمعيار التشريعات التعاونية الذى بلغ نحو ٢,١، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٩٤، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٤٨%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب ضرورة إعفاء

التعاونيات من كافة أنواع الضرائب مع السماح لها بتحقيق نسبة ولو قليلة من الأرباح من تسويق منتجات الأعضاء لمواجهة التكاليف المتزايدة.

وجاءت فى المرتبة الثامنة فقرة يتضمن القانون شروط تسمح بتوافر الكفاءة والخبرة فى اختيار أعضاء مجلس الإدارة x9، بمتوسط حسابى بلغ ٢,٤٥، وبانحراف معيارى بلغ ١,١٤، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٤٩%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب ضرورة النص فى القانون على توافر الكفاءة والخبرة فى أعضاء مجالس الإدارات.

وجاءت فى المرتبة التاسعة فقرة يسمح للجمعيات المحلية بممارسة الأ نشطة التسويقية دون الرجوع إلى الجمعيات المشتركة x5 ، بمتوسط حسابى بلغ ٢,٤٥، وبانحراف معيارى بلغ ١,١٤، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٤٩%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يشير إلى السماح للجمعيات المحلية بعد أخذ رأى الجمعية المشتركة بتسويق محاصيل أعضائها، وإعطاء الحق للجمعيات المحلية بالدخول فى شراكات مع التعاونيات الأخرى على نفس المستوى أو مع القطاع الخاص لتسويق وتصنيع منتجات الأعضاء.

وجاءت فى المرتبة العاشرة فقرة ينص قانون التعاون الزراعى على وجود تأمين صحى للمزارعين من أعضاء الجمعيات التعاونيةx4، بمتوسط حسابى بلغ ٢,٤٥، وبانحراف معيارى بلغ ١,١٤، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٤٩%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. مما يتطلب ضرورة العمل على إيجاد تأمين صحى للمزراعين الأعضاء فى الجمعيات التعاونية.

السؤال الفرعى الثانى:

ما هو مدى الإلتزام بتطبيق معيار التمويل التعاونى فى الجمعيات التعاونية الزراعية؟

يعتبر تمويل الجمعيات التعاونية من أهم الأسس التى يقوم عليها تنظيم الأعمال الاقتصادية فيها[٤]. وعلى الرغم من كون القطاع التعاونى قطاع شعبى يهدف إلى خدمة المجتمع والمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد أدت تدخلات الدولة وتقييد فرص التعاونيات التمويلية إلى أن أصبح هذا القطاع يتعامل تمويلياً وائتمانياً وفق شروط وأسعار فائدة تجارية، دون النظر إلى طبيعة وأهداف هذا القطاع، وعلى الرغم أيضاً من اعتبار الحكومة هى المصدر الوحيد لتمويل التعاونيات إلا أنها لم تقم بتوفير الإحتياجات التمويلية اللازمة للتعاونيات، مما جعلها تلجأ إلى الجهاز المصرفى للحصول على القروض بفائدة عالية. بالإضافة إلى الإنخفاض الكبير فى نصيب التعاونيات من المنح والقروض الأجنبية، وكذلك انعدام الترابط بين تمويل القطاع التعاونى وتسويق منتجاته. كل تلك المشكلات وغيرها أدت إلى ضعف التمويل التعاونى الأمر الذى كان له أثراً سلبياً على الأداء التسويقى بالتعاونيات الزراعية[٢].

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب كل من المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، والوزن النسبى، وترتيب أهمية الفقرة، ومدى الإلتزام كما هو موضح بالجدول رقم(٤)، ويتمثل دور التمويل التعاونى فى تطوير الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية فيما يلى:

١- توجد صناديق تعاونية لموازنة الأسعار، وللإدخار، والتمويل، والإستثمار والتكافل والتأمين. X1
٢- إلتزام نسبة جميع الأعضاء بالوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الجمعية. X2
٣- توفر التمويل الكافى لشراء المحاصيل وشراء مستلزمات الإنتاج. X3
٤- قوة التمويل الذاتى للتعاونيات لوجود حافز لزيادة إسهام الأعضاء فى رأس المال. X4
٥- إعتماد التعاونيات الزراعية على مصادرها الخاصة فى التمويل. X5
٦- تحصل التعاونيات على نصيب كبير من المنح والمعونات والقروض الأجنبية. X6
٧- يوجد بنك خاص لتمويل التعاونيات بمختلف أنواعها. X7
٨- تزايد الدعم والمزايا التى تقدمها الدولة للجمعيات التعاونية. X8

تشير بيانات الجدول رقم (٤) إلى إجابات عينة الدراسة بعد ترتيبها تصاعدياً عن العبارات المتعلقة بمدى إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق معيار التمويل التعاونى فى تطوير الأداء التسويقى بها، حيث جاءت فى المرتبة الأولى فقرة قوة التمويل الذاتى للتعاونيات لوجود حافز لزيادة إسهام الأعضاء فى رأس المال x4 ، بمتوسط حسابى بلغ ١,٨ وهو أقل من المتوسط الحسابى العام لمعيار التمويل التعاونى الذى بلغ نحو ٢,١٦، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٨٣، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٦%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب رفع قيمة الأسهم التعاونية، والتوسع فى إصدار الأسهم الإختيارية(التى تحصل على سعر الفائدة العادى–وليس لحاملها أى ميزة فى التصويت–ولا يمكن تحويلها من شخص لآخر)، والتوسع فى إصدار أسهم تسمى(أسهم ممتازة) يشارك فيها غير الأعضاء وتمنح أرباح حسب قيمتها ويكون لكل عضو صوت واحد مهما بلغ عدد أسهمه.

وجاءت فى المرتبة الثانية فقرة يوجد بنك خاص لتمويل التعاونيات بمختلف أنواعها x7 ، بمتوسط حسابى بلغ ١,٩ وهو أقل من المتوسط الحسابى العام لمعيار التمويل التعاونى الذى بلغ نحو ٢,١٦، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٩١، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٨%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب ضرورة إنشاء بنك تعاونى يخدم التعاونيات بمختلف أنواعها.

جدول رقم (٤) مدى إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق معيار التمويل التعاونى لتطوير الأداء التسويقى

المعوقات	غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	الأهمية النسبية	المتوسط المرجح	الإنحراف المعيارى	ترتيب الأهمية	مدى الإلتزام بالتطبيق
X1	٢	١٢	٢	٤		٤٨	٢,٤	٠,٩٤	٥	يحتاج إلى تحسين
X2	٢	١٣	١	٢	٢	٤٩	٢,٤٥	١,١٤	٨	يحتاج إلى تحسين
X3	٦	١١	١	٢		٣٩	١,٩٥	٠,٨٨٧	٤	يحتاج إلى تحسين
X4	٨	٩	٢	١		٣٦	١,٨	٠,٨٣	١	يحتاج إلى تحسين
X5	٧	١٠	١	٢		٣٨	١,٩	٠,٩١	٣	يحتاج إلى تحسين
X6	٢	١٣	١	٢	٢	٤٩	٢,٤٥	١,١٥	٧	يحتاج إلى تحسين
X7	٧	١٠	١	٢		٣٨	١,٩	٠,٩١	٢	يحتاج إلى تحسين
X8	٢	١٣	١	٢	٢	٤٩	٢,٤٥	١,١٤	٦	يحتاج إلى تحسين
متوسط إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق معيار التمويل التعاونى لتطوير الأداء التسويقى							٢,١٦	٠,٩٩		يحتاج إلى تحسين

المصدر: حسبت من بيانات الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦.

وجاءت فى المرتبة الثالثة فقرة إعتماد التعاونيات الزراعية على مصادرها الخاصة فى التمويل x5، بمتوسط حسابى بلغ ١,٩، وهو أقل من المتوسط الحسابى العام لمعيار التمويل التعاونى الذى بلغ نحو ٢,١٦، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٩١، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٨%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب تخصيص جزء من المعونات الأجنبية للتعاونيات، ومنح التعاونيات إعفاءات ومزايا عند التعامل مع البنوك .

وجاءت فى المرتبة الرابعة فقرة توفر التمويل الكافى لشراء المحاصيل وشراء مستلزمات الإنتاج x3، بمتوسط حسابى بلغ ١,٩٥، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٨٨، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٩%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب ضرورة تسهيل حصول التعاونيات على مستلزمات الإنتاج والقروض بشروط ميسرة، ودعم الجمعيات التى تثبت كفاءتها فى خدمة أعضائها.

وجاءت فى المرتبة الخامسة توجد صناديق تعاونية لموازنة الأسعار، وللإدخار، والتمويل، والإستثمار والتكافل والتأمين x1، بمتوسط حسابى بلغ ٢,٤، وهو أعلى من المتوسط الحسابى العام لمعيار التمويل التعاونى الذى بلغ نحو ٢,١٦، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٩٤، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى

تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٤٨%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. مما يتطلب ضرورة إنشاء صناديق تعاونية سواء لموازنة الأسعار أو للإدخار أو التمويل أو الإستثمار أو التكافل والتأمين.

وجاءت فى المرتبة السادسة فقرة تزايد الدعم والمزايا التى تقدمها الدولة للجمعيات التعاونية x8، بمتوسط حسابى بلغ ٢,٤٥، وبانحراف معيارى بلغ ١,١٤، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٤٩%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. مما يتطلب ضرورة تخصيص نصيب أكبر من الدعم المقدم من الدولة للجمعيات التعاونية يتناسب مع حجمها.

وجاءت فى المرتبة السابعة فقرة تحصل التعاونيات على نصيب كبير من المنح والمعونات والقروض الأجنبيةx6، بمتوسط حسابى بلغ ٢,٤٥، وبانحراف معيارى بلغ ١,١٥، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٤٩%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يشير إلى ضرورة منح التعاونيات نصيب من المنح والمعونات الأجنبية يتناسب مع حجمها ومسؤولياتها تجاه أعضاءها.

وجاءت فى المرتبة الثامنة فقرة إلتزام نسبة جميع الأعضاء بالوفاء بالتزاماتهم المالية تجاه الجمعيةx2، بمتوسط حسابى بلغ ٢,٤٥، وبانحراف معيارى بلغ ١,١٤، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٤٩%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب ضرورة منح الأعضاء المنضبطون فى الوفاء بالتزاماتهم تجاه الجمعية مزايا وخصومات وحوافز لا يحصل عليها غير المنضبطين فى الوفاء بالتزاماتهم تجاه الجمعية.

السؤال الفرعى الثالث:

ما هو مدى الإلتزام بتطبيق معيار نظم المعلومات فى الجمعيات التعاونية الزراعية؟

يمكن من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية إنشاء بنك للمعلومات الزراعية والسوقية، ويقوم بتزويد الأعضاء التعاونيين بتلك المعلومات بأسعار زهيدة، وبيعها لغير الأعضاء بأسعار مناسبة، على أن يتم تزويد هذا البنك بكافة وسائل الإتصال الحديثة، والكوادر الفنية الدربة على استخدامها[٢].

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب كل من المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، والوزن النسبى، وترتيب أهمية الفقرة، ومدى الإلتزام كما هو موضح بالجدول رقم(٥)، ويتمثل دور نظم المعلومات فى تطوير الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية فيما يلى:

١- تتوافر الكوادر الفنية المدربة على استخدام التقنيات الحديثة فى مجال المعلومات السوقية. X1

٢- توجد قاعدة بيانات ومعلومات تسويقية يتعرف من خلالها المنتجين على أسعار المنتجات وظروف السوق. X2

٣- يقوم القطاع التعاونى بتوفير البيانات والمعلومات الواقعية اللازمة لقيام الجامعات والمراكز البحثية بإخراج أبحاث ودراسات مطابقه للواقع. X3

٤- يوجد اهتمام بالتعليم والإعلام ونشر الوعى التعاونى. X4

تشير بيانات الجدول رقم (٥) إلى إجابات عينة الدراسة بعد ترتيبها تصاعدياً عن العبارات المتعلقة بمدى إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق معيار نظم المعلومات فى تطوير الأداء التسويقى بها، حيث جاءت فى المرتبة الأولى فقرة توجد قاعدة بيانات ومعلومات تسويقية يتعرف من خلالها المنتجين على أسعار المنتجات وظروف السوق X2، بمتوسط حسابى بلغ نحو ١,٨ وهو أقل من المتوسط الحسابى العام لمعيار نظم المعلومات، الذى بلغ حوالى ٢، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٨٣، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٦%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب إنشاء بنك للمعلومات الزراعية.

وجاءت فى المرتبة الثانية فقرة تتوافر الكوادر الفنية المدربة على استخدام التقنيات الحديثة فى مجال المعلومات السوقيةx1 بمتوسط حسابى بلغ ١,٨٥، وهو أقل من المتوسط الحسابى العام لمعيار نظم المعلومات، الذى بلغ حوالى ٢، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٧٤، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٨%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. مما يتطلب ضرورة توفير التكنولوجيا المعلوماتية الحديثة فى الجمعيات التعاونية وتدريب العاملين عليها، والتنسيق بين الجمعيات التعاونية بمختلف مستوياتها ومراكز البحث العلمى للإطلاع على مستحدثات التكنولوجيا الزراعية.

جاءت فى المرتبة الثالثة فقرة يقوم القطاع التعاونى بتوفير البيانات والمعلومات الواقعية اللازمة لقيام الجامعات والمراكز البحثية بإخراج أبحاث ودراسات مطابقه للواقعx3، بمتوسط حسابى بلغ نحو ١,٩ وهو أقل من المتوسط الحسابى العام لمعيار نظم المعلومات، الذى بلغ حوالى ٢، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٩١، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٨%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب ضرورة توفير القطاع التعاونى للبيانات والمعلومات الواقعية الدقيقة اللازمة لمساعدة الباحثين فى الجامعات والمراكز البحثية بإخراج أبحاث ودراسات مطابقة للواقع.

وجاءت فى المرتبة الرابعة فقرة يوجد اهتمام بالتعليم والإعلام ونشر الوعى التعاونىX4 ، بمتوسط حسابى بلغ ٢,٤٥، وهو أعلى من المتوسط الحسابى العام لمعيار نظم المعلومات، الذى بلغ حوالى ٢، وبانحراف معيارى بلغ ١,١٤، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٤٩%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب ضرورة إذاعة ونشر الأسعار الاسترشادية للأعضاء من خلال وسائل الإتصال الحديثة والسريعة، والإهتمام بالتعليم والإعلام والتدريب التعاونى.

جدول رقم (٥) مدى إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق معيار نظم المعلومات لتطوير الأداء التسويقى

المعوقات	غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	الأهمية النسبية	المتوسط المرجح	الإنحراف المعيارى	ترتيب الأهمية	مدى الإلتزام بالتطبيق
X1	٦	١٢	١	١		٣٧	١,٨٥	٠,٧٤	٢	يحتاج إلى تحسين
X2	٨	٩	٢	١		٣٦	١,٨	٠,٨٣	١	يحتاج إلى تحسين
X3	٧	١٠	١	٢		٣٨	١,٩	٠,٩١	٣	يحتاج إلى تحسين
X4	٢	١٣	١	٢	٢	٤٩	٢,٤٥	١,١٤	٤	يحتاج إلى تحسين
متوسط إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق معيار نظم المعلومات لتطوير الأداء التسويقى							٢	٠,٩١		يحتاج إلى تحسين

المصدر: حسبت من بيانات الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦.

السؤال الفرعى الرابع: ما هو مدى الإلتزام بتطبيق معيار الأنشطة التصديرية فى الجمعيات التعاونية الزراعية؟

يعتبر تحكم الأجهزة الحكومية فى التجارة الخارجية لسلع معينة من الأمور التى أضرت بنمو القطاع التعاونى الذى لم يأخذ حق التصدير والإستيراد كما هو متاح للقطاعين العام والخاص، إلى جانب القيود التى تضعها الدولة أمام حق التعاونيات فى الإستيراد المباشر لمستلزمات الإنتاج الزراعى(٢).

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب كل من المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، والوزن النسبى، وترتيب أهمية الفقرة، ومدى الإلتزام كما هو موضح بالجدول رقم(٦)، ويتمثل دور الأنشطة التصديرية فى تطوير الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية فيما يلى:

١- توفر الخبرات والكفاءات التى تجيد التعامل مع الخارج لتسهيل التصدير. X1

٢- يوجد جهاز مصرفى لتمويل الصادرات. X2

٣- قدرة التعاونيات على دراسة الأسواق الخارجية. X3

٤- عدم تحكم الأجهزة الحكومية فى الصادرات الزراعية. X4
٥- توفر الإمكانيات التسويقية الخارجية للتعاونيات من أجهزة وثلاجات. X5
٦- تطبيق نظم الجودة فى كافة أعمال التعاونيات الإنتاجية والتسويقية. X6
٧- عدم تحكم الأجهزة الحكومية فى الصادرات الزراعية. X7

تشير بيانات الجدول رقم (٦) إلى إجابات عينة الدراسة بعد ترتيبها تصاعدياً عن العبارات المتعلقة بمدى إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق معيار الأنشطة التصديرية فى تطوير الأداء التسويقى بها، حيث جاءت فى المرتبة الأولى فقرة عدم تحكم الأجهزة الحكومية فى الصادرات الزراعيةX7، بمتوسط حسابى بلغ نحو ١,٨ وهو أقل من المتوسط الحسابى العام لمعيار الأنشطة التصديرية الذى بلغ حوالى ٢,٠٩، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٨٣، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٦%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يشير إلى ضرورة تسهيل دخول التعاونيات فى مجال الصادرات الزراعية أسوة بالقطاع الخاص، ومنح التعاونيات إعفاءات ومزايا جمركية أثناء عمليات الإستيراد والتصدير.

وجاءت فى المرتبة الثانية فقرة توفر الخبرات والكفاءات التى تجيد التعامل مع الخارج لتسهيل التصدير x1، بمتوسط حسابى بلغ نحو ١,٨ وهو أقل من المتوسط الحسابى العام لمعيار الأنشطة التصديرية الذى بلغ حوالى ٢,٠٩، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٨٣، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٦%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب ضرورة تدريب العاملين بالتعاونيات على التعامل مع الأسواق الخارجية والحصول على أعلى الأسعار وأفضل المميزات.

وجاءت فى المرتبة الثالثة فقرة توفر الإمكانيات التسويقية الخارجية للتعاونيات من أجهزة وثلاجات x5، بمتوسط حسابى بلغ نحو ١,٩ وهو أقل من المتوسط الحسابى العام لمعيار الأنشطة التصديرية الذى بلغ حوالى ٢,٠٩، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٩١، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٨%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب ضرورة توفير وسائل النقل المجهزة والمبردة للمساعدة فى عملية التصدير، والدخول فى مجال التصنيع الزراعى للمحاصيل سريعة العطب.

وجاءت فى المرتبة الرابعة فقرة يوجد جهاز مصرفى لتمويل الصادراتx2، بمتوسط حسابى بلغ ١,٩، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٩١، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٣٨%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يشير إلى ضرورة تسهيل حصول التعاونيات على قروض بشروط ميسرة لتمويل صادراتها من محاصيل أعضاءها.

وجاءت فى المرتبة الخامسة قدرة التعاونيات على دراسة الأسواق الخارجية x3، بمتوسط حسابى بلغ ٢,٣٥، وبانحراف معيارى بلغ ٠,٨٧، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٤٧%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. مما بشير إلى ضرورة العمل على فتح أسواق خارجية جديدة لتسويق منتجات الأعضاء، وإتاحة المعلومات عن المعايير الخاصة بالأسواق المصدر إليها ومواسم الطلب عليها.

وجاءت فى المرتبة السادسة فقرة تطبيق نظم الجودة فى كافة أعمال التعاونيات الإنتاجية والتسويقيةx6، بمتوسط حسابى بلغ ٢,٤٥، وبانحراف معيارى بلغ ١,١٤، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٤٩%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب إطلاع المزارعين على المعايير الخاصة بالأسواق المصدر إليها للوصول إلى منتجات تتمتع بمواصفات قياسية ذات جودة عالية، وإتاحة البرامج المسئولة عن الرقابة على جودة الصادرات الزراعية.

وجاءت فى المرتبة السابعة فقرة يقوم الإرشاد الزراعى بأداء دوره فى توجيه المزارعين لإنتاج محاصيل ذات مواصفات صالحة للتصدير x4، بمتوسط حسابى بلغ ٢,٤٥، وبانحراف معيارى بلغ ١,١٥، وقد جاء الوزن النسبى لمجموع الإجابات التى تتفق مع هذه الفقرة بنسبة ٤٩%، وبالتالى كان الإتجاه يحتاج إلى تحسين. الأمر الذى يتطلب الإهتمام بالدور الإرشادى لتوعية المزارعين بأهمية تطبيق برامج الجودة لإنتاج محاصيل دات مواصفات صالحة للتصدير، وربط خدمة الإرشاد الزراعى ببرامج البحث العلمى.

جدول رقم (٦) المعوقات التى تحد من دخول التعاونيات فى مجال الصادرات الزراعية

المعوقات	غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	الأهمية النسبية	المتوسط المرجح	الإنحراف المعيارى	ترتيب الأهمية	مدى الإلتزام بالتطبيق
X1	٨	٩	٢	١		٣٦	١,٨	٠,٨٣	٢	يحتاج إلى تحسين
X2	٧	١٠	١	٢		٣٨	١,٩	٠,٩١	٤	يحتاج إلى تحسين
X3	٢	١٢	٣	٣		٤٧	٢,٣٥	٠,٨٧	٥	يحتاج إلى تحسين
X4	٢	١٣	١	٢	٢	٤٩	٢,٤٥	١,١٥	٧	يحتاج إلى تحسين
X5	٧	١٠	١	٢		٣٨	١,٩	٠,٩١	٣	يحتاج إلى تحسين
X6	٢	١٣	١	٢	٢	٤٩	٢,٤٥	١,١٤	٦	يحتاج إلى تحسين
X7	٨	٩	٢	١		٣٦	١,٨	٠,٨٣	١	يحتاج إلى تحسين
متوسط إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق معيار الأنشطة التصديرية لتطوير الأداء التسويقى							٢,٠٩	٠,٩٥		يحتاج إلى تحسين

المصدر: حسبت من بيانات الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦.

إختبارات الفروض:

الفرض الرئيسى: يوجد أثر معنوى لمدى تطبيق عناصر الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية (التشريعات– التمويل– نظم المعلومات– الأنشطة التصديرية) على مستوى أداء التعاونيات الزراعية فى مصر.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدارالمتعدد للتحقق من وجود أثر محتمل لمدى الإلتزام بتطبيق عناصر الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية(التشريعات– التمويل– نظم المعلومات– الأنشطة التصديرية) على مستوى أداء التعاونيات الزراعية فى مصر. وتوضح نتائج الجدول رقم (٧) نتائج هذا الإختبار، حيث توضح نتائج التحليل أن هناك أثر معنوى إحصائيا لمدى الإلتزام بتطبيق عناصر الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية(التشريعات– التمويل– نظم المعلومات– الأنشطة التصديرية) على مستوى أداء التعاونيات الزراعية فى مصر. حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠,٧٨، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٦٠٩ عند مستوى معنوية ٠,٠١، ويبن ذلك أن حوالى ٦١% من التغيرات التى تحدث فى مستوى الأداء التسويقى للجمعيات التعاونية الزراعية فى عينة الدراسة ترجع إلى التغير فى مدى الإلتزام بتطبيق كافة عناصر الأداء التسويقى.

جدول رقم (٧): نتائج إختبار أثر الإلتزام بتطبيق عناصر الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية على مستوى أداء التعاونيات الزراعية فى مصر

البيان	معامل الإرتباط	معامل التحديد	قيمة ف المحسوبة	المعنوية
أثر الإلتزام بتطبيق عناصر الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية على مستوى أداء التعاونيات الزراعية فى مصر	٠,٧٨٠	٠,٦٠٩	٥,٨	٠,٠٠٠

المصدر: حسبت من بيانات الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦.

وتؤكد معنوية هذا الأثر أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت حوالى ٥,٨، وهى أيضا معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وعليه يرفض فرض العدم ، ويقبل الفرض البديل الذى ينص على :

يوجد أثر معنوى لمدى تطبيق عناصر الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية(التشريعات– التمويل– نظم المعلومات– الأنشطة التصديرية) على مستوى أداء التعاونيات الزراعية فى مصر.

وللتحقق من أثر كل متغير من متغيرات الإلتزام بتطبيق عناصر الأداء التسويقى فى التعاونيات الزراعية، تم تقسيم الفرض الرئيسى الأول إلى أربعة فروض فرعية تبعاً للعناصر التسويقية واتجاه العلاقة، وتم استخدام تحليل الإنحدار لإختبار كل فرض فرعى على النحو التالى:

الفرض الفرعى الأول: يوجد أثر معنوى للتشريعات على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر محتمل لمدى الإلتزام بتطبيق معيار التشريعات التعاونية على مستوى الأداء التسويقى فى الجمعيات التعاونية الزراعية فى عينة الدراسة، وتوضح نتائج الجدول رقم (٨) نتائج هذا الإختبار، حيث توضح نتائج التحليل أن هناك أثر معنوى إحصائياً لمدى الإلتزام بتطبيق معيار التشريعات التعاونية على مستوى الأداء التسويقى فى الجمعيات التعاونية الزراعية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠,٦٤٥، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٤١٦ عند مسوى معنوية ٠,٠١، ويبن ذلك أن حوالى ٤٢% من التغيرات التى تحدث فى مستوى الأداء التسويقى فى التعاونيات الزراعية فى عينة الدراسة ترجع إلى التغير فى مدى الإلتزام بتطبيق معيار التشريعات التعاونية.

جدول رقم (٨): نتائج إختبار أثر الإلتزام بتطبيق معيار التشريعات التعاونية على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية فى عينة الدراسة

البيان	معامل الإرتباط	معامل التحديد	قيمة ف المحسوبة	المعنوية
أثر الإلتزام بتطبيق معيار التشريعات التعاونية على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية	٠,٦٤٥	٠,٤١٦	١٢,٨	٠,٠٠٠

المصدر: حسبت من بيانات الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦.

ويبين ذلك أن بيانات العينة تعطى أدلة كافية على عدم إلتزام الجمعيات التعاونية بتطبيق معيار التشريعات التعاونية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه فى حالة إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بالعمل على إصدار قانون جديد للتعاونيات يواكب اقتصاديات السوق الحر، ويضم تحت مظلته كافة أنواع التعاونيات سواء زراعية أو غير زراعية حيث أن التعاونيات تتشابه فى نسبة كبيرة من ظروفها على أن يترك تنظيم الأمور المختلفة بين التعاونيات وبعضها البعض لتنظمة اللائحة الداخلية الخاصة بكل نوع، والعمل على وجود تأمين صحى للمزارعين من أعضاء الجمعيات التعاونية، وأن يشترط توافر الكفاءة والخبرة فى اختيار أعضاء مجلس الإدارة، حتى يمكن تكوين مجلس إدارة كفء يعمل على تحقيق مصالح الأعضاء، وأن تقلل الدولة من سيطرتها على التعاونيات، وأن يكون هناك مساواة بين التعاونيات من جهة والقطاعين العام والخاص من جهة أخرى فى الإعفاءات والمزايا التى تمنحها لهم الدولة، فإن ذلك يحتم عليها تطبيق معيار التشريعات التعاونية لتحقيق أفضل أداء تسويقى.

وتؤكد معنوية هذا الأثر أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت حوالى ١٢,٨، وهى أيضا معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وعليه يرفض فرض العدم ، ويقبل الفرض البديل الذى ينص على :

يوجد أثر معنوى للتشريعات على مستوى الأداء التسويقى فى الجمعيات اللتعاونية الزراعية.

الفرض الفرعى الثانى:

يوجد أثر معنوى للتمويل على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر محتمل لمدى الإلتزام بتطبيق معيار التمويل التعاونى على مستوى الأداء التسويقى فى الجمعيات التعاونية الزراعية فى عينة الدراسة، وتوضح نتائج الجدول رقم(٩) نتائج هذا الإختبار، حيث توضح نتائج التحليل أن هناك أثر معنوى إحصائياً لمدى الإلتزام بتطبيق معيار التمويل التعاونى على مستوى الأداء التسويقى فى الجمعيات التعاونية الزراعية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠,٦٦٤، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٤٤١ عند مسوى

معنوية ٠,٠١، ويبن ذلك أن حوالى ٤٤% من التغيرات التى تحدث فى مستوى الأداء التسويقى فى التعاونيات الزراعية فى عينة الدراسة ترجع إلى التغير فى مدى الإلتزام بتطبيق معيار التمويل التعاونى.

ويبين ذلك أن بيانات العينة تعطى أدلة كافية على عدم إلتزام الجمعيات التعاونية بتطبيق معيار التمويل التعاونى، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه فى حالة إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بالعمل على إنشاء بنك خاص لتمويل التعاونيات بمختلف أنواعها، توفير التمويل الكافى لشراء المحاصيل وشراء مستلزمات الإنتاج، وإيجاد حافز لزيادة إسهام الأعضاء فى رأس مال الجمعيات التعاونية، فإن ذلك يحتم عليها تطبيق معيار التمويل التعاونى لتحقيق أفضل أداء تسويقى.

وتؤكد معنوية هذا الأثر أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت حوالى ١٤,٢، وهى أيضا معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وعليه يرفض فرض العدم ، ويقبل الفرض البديل الذى ينص على :

يوجد أثر معنوى للتمويل على مستوى الأداء التسويقى فى الجمعيات اللتعاونية الزراعية.

جدول رقم (٩): نتائج إختبار أثر الإلتزام بتطبيق معيار التمويل التعاونى على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية فى عينة الدراسة

البيان	معامل الإرتباط	معامل التحديد	قيمة ف المحسوبة	المعنوية
أثر الإلتزام بتطبيق معيار التمويل التعاونى على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية	٠,٦٦٤	٠,٤٤١	١٤,٢	٠,٠٠٠

المصدر: حسبت من بيانات الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦.

الفرض الفرعى الثالث:

يوجد أثر معنوى لنظم المعلومات على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر محتمل لمدى الإلتزام بتطبيق معيار التشريعات التعاونية على مستوى الأداء التسويقى فى الجمعيات التعاونية الزراعية فى عينة الدراسة، وتوضح نتائج الجدول رقم(١٠) نتائج هذا الإختبار، حيث توضح نتائج التحليل أن هناك أثر معنوى إحصائياً لمدى الإلتزام بتطبيق معيار نظم المعلومات على مستوى الأداء التسويقى فى الجمعيات التعاونية الزراعية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠,٥٩٥، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٣٥٤ عند مسوى معنوية ٠,٠١، ويبن ذلك أن حوالى ٣٥% من التغيرات التى تحدث فى مستوى الأداء التسويقى فى التعاونيات الزراعية فى عينة الدراسة ترجع إلى التغير فى مدى الإلتزام بتطبيق نظم المعلومات.

جدول رقم (١٠): نتائج إختبار أثر الإلتزام بتطبيق معيار نظم المعلومات على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية فى عينة الدراسة

البيان	معامل الإرتباط	معامل التحديد	قيمة ف المحسوبة	المعنوية
أثر الإلتزام بتطبيق معيار نظم المعلومات على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية	٠,٥٩٥	٠,٣٥٤	٩,٨٥	٠,٠٠٠

المصدر: حسبت من بيانات الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦.

ويبين ذلك أن بيانات العينة تعطى أدلة كافية على عدم إلتزام الجمعيات التعاونية بتطبيق معيار نظم المعلومات، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه فى حالة إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتوفير قاعدة بيانات ومعلومات تسويقية يتعرف من خلالها المنتجين على أسعار المنتجات وظروف السوق، وتوفير الكوادر الفنية المدربة على استخدام التقنيات الحديثة فى مجال المعلومات السوقية، والاهتمام بالتعليم والإعلام ونشر الوعى التعاونى، فإن ذلك يحتم عليها تطبيق معيار نظم المعلومات لتحقيق أفضل أداء تسويقى.

وتؤكد معنوية هذا الأثر أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت حوالى ٩,٨٥، وهى أيضا معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وعليه يرفض فرض العدم ، ويقبل الفرض البديل الذى ينص على :

يوجد أثر معنوى لنظم المعلومات على مستوى الأداء التسويقى فى الجمعيات اللتعاونية الزراعية.

الفرض الفرعى الرابع: يوجد أثر معنوى للأنشطة التصديرية على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام تحليل الانحدار البسيط للتحقق من وجود أثر محتمل لمدى الإلتزام بتطبيق معيار الأنشطة التصديرية على مستوى الأداء التسويقى فى الجمعيات التعاونية الزراعية فى عينة الدراسة، وتوضح نتائج الجدول رقم (١١) نتائج هذا الإختبار، حيث توضح نتائج التحليل أن هناك أثر معنوى إحصائياً لمدى الإلتزام بتطبيق معيار الأنشطة التصديرية على مستوى الأداء التسويقى فى الجمعيات التعاونية الزراعية، حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط ٠,٦٢٨، كما بلغت قيمة معامل التحديد ٠,٣٩ عند مستوى معنوية٠,٠١، ويبن ذلك أن حوالى ٣٩% من التغيرات التى تحدث فى مستوى الأداء التسويقى فى التعاونيات الزراعية فى عينة الدراسة ترجع إلى التغير فى مدى الإلتزام بتطبيق معيار الأنشطة التصديرية. ويبين ذلك أن بيانات العينة تعطى أدلة كافية على عدم إلتزام الجمعيات التعاونية بتطبيق معيار الأنشطة التصديرية، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه فى حالة إلتزام الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق نظم الجودة فى كافة أعمالها الإنتاجية والتسويقية، وتوفير الإمكانيات التسويقية للتعاونيات من أجهزة وثلاجات ووسائل نقل حديثة، وقيام الإرشاد الزراعى بأداء دوره فى توجيه المزارعين لإنتاج محاصيل ذات مواصفات صالحة للتصدير، فإن ذلك يحتم عليها تطبيق معيار الأنشطة التصديرية لتحقيق أفضل أداء تسويقى.

وتؤكد معنوية هذا الأثر أن قيمة "ف" المحسوبة بلغت حوالى ١١,٦٩، وهى أيضا معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وعليه يرفض فرض العدم ، ويقبل الفرض البديل الذى ينص على :

جدول رقم (١١): نتائج إختبار أثر الإلتزام بتطبيق معيار النشاط التصديرى على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية فى عينة الدراسة

البيان	معامل الإرتباط	معامل التحديد	قيمة ف المحسوبة	المعنوية
أثر الإلتزام بتطبيق معيار النشاط التصديرى على مستوى الأداء التسويقى للتعاونيات الزراعية	٠,٦٢٨	٠,٣٩٤	١١,٦٩	٠,٠٠٠

المصدر: حسبت من بيانات الاستبيان لعينة الدراسة، ٢٠١٦.

(يوجد أثر معنوى للنشاط التصديرى على مستوى الأداء التسويقى فى الجمعيات التعاونية الزراعية)

الملخص

يستهدف البحث التعرف على أثر تطبيق عناصر الأداء التسويقى (التشريعات التعاونية- التمويل التعاونى- نظم المعلومات- الأنشطة التصديرية) فى الجمعيات التعاونية الزراعية فى مصر على مستوى الأداء التسويقى بتلك الجمعيات، وقد تم استخدم المنهج التحليلى من خلال دراسة ميدانية تطبيقية على عينة بحثية من الخبراء والكوادر التعاونيين والمهتمين بالشأن التعاونى من غير العاملين فى التعاونيات. كما تم تصميم إستمارة استبيان لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع البحث من عينة البحث، وفى ضوء ذلك أمكن التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات تمثلت فى الآتى:

١- لا يوجد إلتزام من قبل الجمعيات التعاونية الزراعية بتطبيق عناصر الأداء التسويقى(التشريعات- التمويل- نظم المعلومات- الأنشطة التصديرية) فى تلك الجمعيات التعاونية. وقد كان أقل تطبيق لمعيار استخدام نظم المعلومات يليه الأنشطة التصديرية، يليه التشريعات التعاونية، بينما جاء فى المرتبة الأخيرة التمويل التعاونى.

٢- أن أهم المؤشرات إحتياجاً إلى التحسين فى معيار التشريعات التعاونية هومحدودية أشكال سيطرة الدولة على التعاونيات، القانون الحالى يواكب اقتصاديات السوق الحر؛ الأمر الذى يتطلب ضرورة تحجيم دور

الأجهزة التنفيذية الحكومية المرتبطة بالتعاونيات وضروة منح التعاونيات الحرية والمرونة فى العمل بما يتساوى مع باقى القطاعات الاقتصادية الأخرى. والعمل على جود تشريع تعاونى موحد للتعاونيات بمختلف أنواعها.

٣- أن أهم المؤشرات إحتياجاً إلى التحسين فى معيار التمويل التعاونى هو قوة التمويل الذاتى للتعاونيات، يوجد بنك خاص لتمويل التعاونيات بمختلف أنواعها؛ الأمر الذى يتطلب ضرورة إنشاء بنك تعاونى يخدم التعاونيات بمختلف أنواعها، ومنح التعاونيات إعفاءات ومزايا عند التعامل مع البنوك.

٤- أن أهم المؤشرات إحتياجاً إلى التحسين فى معيار نظم المعلومات هو: توجد قاعدة بيانات ومعلومات تسويقية ليتعرف من خلالها المنتجين على أسعار المنتجات وظروف السوق. الأمر الذى يتطلب إنشاء بنك للمعلومات الزراعية، والإهتمام بالتعليم والإعلام والتدريب التعاونى.

٥- أن أهم المؤشرات إحتياجاً إلى التحسين فى معيار الأنشطة التصديرية هو عدم تحكم الأجهزة الحكومية فى الصادرات الزراعية. الأمر الذى يشير إلى ضرورة منح التعاونيات إعفاءات ومزايا جمركية أثناء عمليات الإستيراد والتصدير، وضرورة توفير وسائل النقل المجهزة والمبردة للمساعدة فى عملية التصدير.

وفى ضوء ما تضمنه البحث من نتائج، فقد تم التوصل لبعض المقترحات والتوصيات التى يمكن أن يسهم الأخذ بها فى تطوير أداء الخدمات التسويقية للجمعيات التعاونية الزراعية على نحو أفضل خلال المرحلة المقبلة:-

ضرورة وجود تشريع تعاونى موحد للتعاونيات بمختلف أنواعها على أن يكون هذا التشريع ملائماً للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية. ضرورة إنشاء بنك تعاونى لتمويل جميع الأنشطة والعمليات التى تقوم بها الجمعيات التعاونية، توفير التمويل اللازم لشراء محاصيل الأعضاء، دخول الجمعيات التعاونية فى عملية تصنيع وتصدير منتجات أعضائها، وإنشاء بنك للمعلومات الزراعية.

المراجع:

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعى عام ٢٠١٣/٢٠١٤، سبتمبر ٢٠١٥.

٢- أسامه أحمد البهنساوى(دكتور)، مستقبل النشاط التعاونى الزراعى فى مصر فى ظل المتغيرات الحالية والمستقبلية، مؤتمر رؤية جديدة لمستقبل القطاع التعاوني في مصر، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مايو ٢٠١٠.

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية للنشاط التعاونى بالقطاع الزراعى عام ٢٠١٣/٢٠١٤، سبتمبر ٢٠١٥.

٤- زكى محمود شبانة(دكتور)، الاقتصاد التعاونى الزراعى معالم رئيسية فى البنيان الاقتصادى التعاونى الزراعى العالمى، دار المعارف بمصر، الاسكندرية، ١٩٦٥.

٥- مبارك داؤود سليمان، على عبد الله الحاكم ، "دور إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تنمية الموارد البشرية بالمنظمات الإنتاجية دراسة حالة مجموعة شركات دال (سيقا- كابو)" ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، مجلة ادارة الجودة الشاملة ، مجلد ١٦ عدد رقم (١٧)، ٢٠١٥.

Afield Study of the Impact of the Determinants of Marketing Services on the Performance of Agricultural Cooperatives in the Arab Republic of Egypt

Prof. Dr. Usama Ahmed El-Bahnsawi Prof. Dr. Hossam Elddin Suleiman Shalaby
Prof. Dr. Assem Kareem Abd- Elhamed
Professor of Agric, Economics, Al-Azhar University

Mr. Abdelhamed Ezzat Mahmoud Elshazly
Assistant teacher of Agric, Economics, Al-Azhar University

Summary

Targeted search to identify the impact of the application of marketing performance elements (Cooperative Legislation - Cooperative Finance - Information Systems - export activities) in the agricultural cooperatives in Egypt at the level of marketing performance of those associations. The questionnaire has been to collect data and information on the subject of study of a sample design. It has been possible to reach a number of conclusions as follows:

There is no commitment by the agricultural cooperative associations to apply the elements of performance marketing (Cooperative Legislation - Cooperative Finance - Information Systems - export activities) in those cooperative societies.

The most important indicators in need of improvement in the standard of cooperative legislation Limited state control over cooperatives; which requires the need to curtail the role of government executive bodies related to cooperatives. And Creating a unified legislation for cooperatives.

The most important indicators in need of improvement in the standard of Cooperative Finance is the power of self-financing for cooperatives. there is a special bank to finance cooperatives of various kinds; which requires the need to establish a cooperative bank serving cooperatives of various kinds. and the granting of exemptions and benefits of cooperatives When dealing with banks.

The most important indicators in need of improvement in the Standard information systems is no data and information marketing base from which to recognize producers on product prices and market conditions. Which requires the creation of a bank of agricultural information. The attention to education. information and training cooperative.

The most important indicators in need of improvement in the standard of export activities is the lack of government control devices in agricultural exports. Which points to the need to provide transportation processed and refrigerated to help with the export process.

In light of the contents of the search results. it has been reached for some proposals and recommendations that could contribute to taking them in the development of performance marketing services and agricultural cooperative societies better during the next phase: -

The need for a unified cooperative of cooperatives of various kinds of legislation that this legislation is appropriate current economic and social variables. The need to establish a cooperative bank to fund all activities and operations carried out by the cooperative societies. providing the necessary funding for the purchase of Members crops. the entry of cooperative societies in the manufacture and export of products its members the process. and the creation of a bank of agricultural information.